معيقات الصحافة الوطنية الجزائرية

واجهت الصحافة الوطنية العديد من الحواجز والعراقيل، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1- الإجراءات القمعية الإستعمارية:

لم تتوان الإدارة الاستعمارية في الإقدام على تعطيل أي صحيفة و وطنية، بحجة تهدبها للأمن العام، هذا في الوقت الذي كانت فيه الصحف الفرنسية تتمتع فيه بحرية الممارسة الإعلامية، ضاربة بعرض الحائط قانون 1881، الذي نص على حرية الصحافة بفرنسا و سريان هذا القانون في الجزائر أيضا. فقد حال هذا القانون دون ظهور الصحف الوطنية الجزائرية في نهاية القرن 19 م باستثناء صحيفة الحق.

فالصحف الجزائرية التي تتجرأ في انتقادها السياسة الاستعمارية، و تدافع عن الهوية الوطنية كاشفة بذلك عن نزعتها الوطنية كان مآلها التعطيل، على غرار ما حدث للصحافة اليقظانية خلال فترة(1929-1938) ، و صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خلال فترة(1934-1933)

و لم تقتصر الإجراءات القمعية على قرا ر التعطيل أو منع نشر مقالات معينة وحسب، بل لجأت إلى اعتقال الصحفيين وسجنهم وتغريمهم ونفيهم لكف أقلامهم نهائيا هذا ما دفع الكثير من الصحفيين خلال العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، إلى إمضاء كتاباتهم و مقالاتهم بألقاب مستعارة"ولجوء بعضهم إلى التقية متظاهرين بإسناد إدارة جرائدهم إلى أشخاص قد لا يلتفت الاستعمار إليهم لاعتبارات سياسية أو هم يتمتعون بحصانة الجنسية الفرنسية".

و قد كتب الصحفي محمد السعيد الزاهري–صاحب جريدة المغرب العربي- في مجلة الشهاب سنة 1933، يكشف و يفضح الممارسات الاضطهادية و العنصرية للإدارة الاستعمارية ضد الصحافة الوطنية و أقلامها، : «... لا تزال ترزح تحت الأغلال و القيود: قد شدت السلطة و وثائقها، و أمسكت بخنقها، تكتم أنفاسها كما تشاء و تختار، و تقتلها دون محاكمة و لا سؤال... »

و يضيف في هذا الصدد قائلا: «.... إن المصائب و الويلات التي نقاسيها، نحن الصحافيين العرب، في هذه البلاد، لهي أشد المصائب و شر الويلات. فقد يكتب أحدنا مقالا لا تفهمه الإدارة كما هو، و ما هي إلا أن ينشره، حتى ترسل الإدارة في اثر الكاتب أعوانها يطلبونه تحت كل كوكب، و يلتمسونه في كل مكان، و يذوق صاحبنا العذاب الأليم في الذهاب و الإياب، و الصعود و النزول....».

و بدورها نددت صحيفة الشهاب بالتعطيل الإستعماري الذي طال صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و الذي اعتبرته بالعمل غير المبرر: «...كانت للجمعية صحف: (السنة)) و ((الشريعة)) و ((الصراط)) و كلها عطلتها السلطة بقرارات وزيرية، أفضعها أخرها الذي قضى بمنع كل صحيفة تصدرها الجمعية...».

تواصلت الإجراءات القمعية ضد الصحافة الوطنية الجزائرية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية محاولة تبرير ذلك اعتمادا على قرار 06 ماي 1944 المتضمن : « تعاقب كل نشرة تنشر أو تعيد نشر معلومات خاطئة تهدف إلى الإخلال بالأمن العام»، مستخدمة في ذلك عدة أساليب اضطهادية ضد الصحافة الوطنية بشقيها العربي والفرنسي، نذكر منها:

- "الحجز الإداري بدعوى الإخلال بالأمن العام".

- "المتابعة القضائية بتهمة القذف والشتم للسلطة الحاكمة".

- "المتابعة القضائية بحجة نشر معلومات خاطئة "

كل هذه الإجراءات كان الهدف منها خنق الصحافة الوطنية عن طريق إرهاب كتابها و إحباط معنوياتهم و من ثمة تثبيط عزائهم.

2-صعوبة التمويل المادي و الموقف المعادي لبعض الطرق الصوفية:

عانت الصحافة الوطنية الجزائرية من عدة مشاكل مادية بسبب افتقارها لموارد مالية جراء قلة المساعدات و التبرعات من طرف الأهالي الذين أداروا ظهورهم لها، و تماطلوا في دفع اشتراكاتهم بسب انتشار الفقر بين أغلب الجزائريين. ضف إلى ذلك وقوف رجال الطرق الصوفية موقفا معاديا للصحافة الوطنية، الأمر الذي شكل حجر عثرة في سبيل تطورها و انتشارها حيث قادهم جهلهم إلى تحريم قراءة الصحف كما عانت هذه الصحف من ندرة القراء و عزوفهم بسبب الأمية المتفشية في أوساط الجزائريين و ضعف مستواهم اللغوي العربي و الفرنسي العربية.

3-مشاكل الطبع و التوزيع:

افتقرت الصحف الوطنية بنسبة كبيرة إلى مطابع عربية جزائرية خاصة بها، مما جعلها تجد صعوبات في الطبع، الأمر الذي عرض أصحابها للمساومات و المماطلة و الاستغلال من قبل المطابع.، فأضطر بعضهم إلى طبع جرائدهم بعيدا عن مقراتها، بينما اضطر البعض الآخر إلى الاستنجاد بمطابع خارج التراب الوطني على غرار ما قام به الشيخ إبراهيم ابو اليقظان من خلال تحرير و إعداد جريدته ((وادي ميزاب)) بالجزائر العاصمة ن ثم إرسالها للطبع بتونس.

لكن هذه الظروف لم تحل دون مواصلة الصحافة الوطنية الجزائرية لرسالتها الإعلامية النضالية و التفاعل مع القضايا الوطنية و العربية و الإسلامية واتخاذ حيالها مواقف شجاعة.